الثورة
الاحد 15 شوال 1433هـ 2 سبتمبر 2012م العدد (17456)

مشـروع «معلمتـي»:

نقطة انطلاق لرفع نسبة المعلمات.. ودافع لتعليم الفتاة في الأرياف

استطلاع/ أوسان الكمالي

أظهرت دراسات حديثة صادرة عن جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني تدنٍ في نسبة المعلمات في بلادنا ككل وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية وهو ما أثر سلباً كذلك على نسبة التحاق الفتيات في التعليم وسمح لازدياد تسربهن عن المدارس, الأمر الذي جعل مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع الالتفات حول هذا الشيء ومحاولة رفع نسبة المعلمات في القوة التدريسية العامة وخاصة في الريف من خلال مشروع «معلمتي» والذي تنفذه المؤسسة بالتعاون مع برنامج استجابة وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.. مزيد من التفاصيل في طيات الاستطلاع التالي مع عدد من المشاركين في دورات التدريب للمشروع:

■ الأخ عمر محمد الدرم مدير مشروع «معلمتي» قدم شرحاً عن الفكرة العامة للمشروع والتي جاءت من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث الحديثة والصادرة عن وزارات «التربية والتعليم، الخدمة المدنية .. ومنظمات مجتمع مدني» والتي تقول أن نسبة المعلمات ضئيلة مقارنة بنسبة المعلمين وخاصة في الريف؛ وتشير الدراسات إلى تباين في نسبة المعلمات فالصادرة عن الوزارات الحكومية تتراوح النسبة مابين ١٧٪ – ٢٤٪، بينما تشير الدراسات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني إلى أنها تبلغ ١٢٪، وهو ما دعى المؤسسة عبر هذا المشروع إلى العمل على رفع نسبة المعلمات وخاصة في الريف فالمشروع يركز على المناطق الريفية بشكل أكبر لأنها محرومة من التعليم؛ سواء على مستوى الدراسة أو التدريس.

مكونات المشروع

ويقول الدرم أن مشروع «معلمتي» الذي يركز على المدى البعيد في أهدافه لتقليل نسبة تسرب الفتاة في التعليم ودعم تعليم الفتاة وخاصة في الريف؛ يتضمن إقامة بحثين مكثفين يتناولان الكيانات الخاصة بالسياسة والخاصة بالوزارات المعنية لمعرفة الخطط والإمكانيات التي تحتاجها.. كما سيشمل المشروع دراسة ميدانية تقام في « محافظة صنعاء، الجوف وذمار» حول المعلمات ووجودهن في المناطق التي تقوم بها الدراسة وهل تعكس البيانات والأرقام الموجودة ماهو موجود الوزارات. كما يشمل المشروع أيضاً دراسة حالة معمقة لنموذج من المعلمات الموجودة في أماكن الدراسة، وسيتم عمل ورش عمل لاستعراض الدراسات والبحوث إضافة إلى ورش عمل لصياغة مسودة قرار وهي تعتبر أهم مكونات المشروع بحكم أنها التي ستخرج لنا قانوناً لرفع نسبة المعلمات.

وأضاف الدرم «أقمنا الأسبوع الماضي ضمن المشروع دورات تدريبية لعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومنظمات مجتمع مدني تتناول أساليب ومفاهيم وآليات وطرق الحشد والمناصرة والاتصال والتواصل والرقابة والتقييم. وفي ختام المشروع سيتم طرح مؤتمر يستعرض المشروع بشكل كامل وسيطرح مجموعة من أوراق العمل لتكملة صياغة القرار.

مناصرة

الأخ محمد أحمد السنحاني مدير عام خطط التنمية المحلية بوزارة الإدارة المحلية أحد المشاركين في ورش التدريب التابعة للمشروع، أشار إلى أن دور الوزارة في إطار فعاليات مشروع معلمتي يأتي ارتباطاً بقانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٠م حيث يشمل رسم سياسات ورقابة وإشراف والتدريب والتأهيل للوحدات الإدارية في المديريات والمحافظات وبما أن القانون جسد الدور الحيوي للوزارة في رسم السياسات فإن دورنا بالاشتراك مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التربية والتعليم، الخدمة المدنية، المالية.. سيكون مناصرة إخراج سياسة عامة في صورة قرار يتضمن إمكانية استيعاب النسبة التي يهدف إليها المشروع خلال سنوات الخطة التنفيذية للوحدات الإدارية والإمكانيات.

استيعاب

ويشير السنحاني إلى أن بعض الوحدات الإدارية في المديريات والمحافظات قد تواجه صعوبات جمة من أهمها ضعف توفير الكوادر المحلية من النساء في الوقت الراهن. الأمر الذي سيدفع تلك الوحدات الإدارية «النائية» للتخطيط بالدفع بالآباء والأمهات لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الفتيات للالتحاق بالتعليم حتى تكون مخرجات تلك الخطط فتيات مؤهلات للمهنة .. وقد تتبنى السياسة ذاتها «القرار الذي يهدف المشروع للخروج به» استيعاب المؤهلات من وحدات إدارية أخرى الأمر الذي يتطلب معه توفير حوافز جاذبة لجذب تلك الكفاءات للعمل في الوحدات الإدارية النائية.

تحايل

ويقول السنحاني الذي يؤكد وقوفه إلى جانب رفع نسبة المعلمات في القوة التدريسية في اليمن « هناك بعض المدرسين والمدرسات ممن يسعون للحصول على الدرجات الوظيفية في بعض المناطق النائية كمحطة للانتقال إلى محافظات أخرى «حضرية» بالدرجات المعتمدة للمناطق النائية وهذا أمر مؤسف جداً فإذا كان أساس التنمية من مدرسين وتربويين يتعاملون مع واقعنا بهذا الشكل فمن سيصلح البلاد. ويقترح لمعالجة ذلك أن تكون الدرجات الوظيفية المعتمدة في المحافظات النائية بالتعاقد.. حفاظاً على الدرجات المخصصة في المناطق النائية.

دعم

بدوره يؤكد الأخ أحمد علي المحمدي رئيس اللجنة الاجتماعية بنقابة المعلمين – صنعاء، والذي يشارك ضمن دورات التدريب التي يقدمها مشروع «معلمتي»؛ أن نقابة المعلمين تشجع وتدعم التوجهات لرفع نسبة المعلمات في القوة التدريسية في اليمن، ونبدي استعدادنا في دعم هذا الأمر بكل الوسائل المتاحة وخاصة الاحتياج الحقيقي من واقعنا، فالمناطق الريفية تحتاج إلى الكادر النسائي والأصل أن يكون من المنطقة.

حلول

وينوه المحمدي إلى أنه يمكن رفع نسبة المعلمات من خلال توظيف معلمات من نفس القرى والأرياف، ويكون ذلك عبر توظيف خريجات الثانوية العامة مع القيام بعمل دورات تدريبية لتأهيلهن ليكنّ قادرات على التدريس.. أو يمكن توظيف معلمات من خارج المنطقة مع الالتزام والتعهد بالبقاء في المدرسة. وهذا الأمر يحتاج إلى حشد جميع الجهود من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة والإدارة المحلية للخروج بحل مناسب.

تأنيث

من جهتها تقترح ريحانة الزارعي محمد المراني، مدير عام مساعد الأنشطة المدرسية بوزارة التربية والتعليم – مشاركة في دورات المشروع، القيام بجمع معلومات كاملة ونهائية عن العدد الكلي للمعلمين في الريف والمدن ومعرفة نسبة الفجوة بينهما، وكم النسبة النهائية لمعرفة عدد المعلمات في الريف بهدف رفع هذه النسبة بشكل مدروس، وتشير إلى أن الوزارة تضع في نصب خطتها وأهدافها زيادة عدد المعلمات عامة في الجمهورية وخاصة في الريف كما تسعى الوزارة لتأنيث كلي لمدارس الفتيات بهدف زيادة عدد الملتحقات في التعليم والحد من التسرب.

توعية

وترى ريحانة أن زيادة نسبة المعلمات ممكنة من خلال دعم خارجي من المولين كمنظمات إقليمية للتعاقد مع المعلمات في الريف وكذا الدرجات الوظيفية الجديدة «السنوية». وتقترح أن يتم توظيف المعلمات الخريجات من المعاهد العلمية ومعاهد التربية الرياضية والمهنية وغيرها.. في إطار المحافظة، وأن تقوم الجامعات بفتح أقسام نوعية متخصصة تحتاجها وزارة التربية والتعليم مثل التربية الرياضية،المهنية، الفنية وهي ستفيد الاحتياجات المستقبلية، وأشارت إلى أهمية رفع وعي الآباء والمجتمع بأهمية التعليم لما له من نتائج وآثار يكتسبونها مستقبلاً، وتكون التوعية عبر الشراكة المحلية في المحافظات وعبر عدد من وسائل الحشد والمناصرة والتوعية. كما تؤكد أهمية فتح المعاهد لخريجات الثانوية في الريف وتوفير المعاهد المتخصصة في المناطق النائية.

حوافز

من جانبها تقترح فاطمة علي عبدالله عباس مدير عام في إدارة شؤون الخدمة بوزارة الخدمة المدنية – مشاركة في دورات المشروع، أن يتم منح مجموعة كبيرة من الخريجات درجات وظيفية في الريف لمدة عشر سنوات غير قابلة للنقل. وكذا توفير الإمكانيات المتاحة للخريجات سوى من مواصلات، وسكن وغيرها بالإضافة إلى الرفع بالاحتياجات عبر المجلس المحلي لمنح الخريجات الوظائف. وتشير إلى أهمية التوعية في القرى والريف والمدن التي تعاني من نقص في المعلمات بالإضافة إلى إيجاد دعم مالي للدرجات التي ستقدم للنساء. حتى يتم توظيفهن وعمل امتيازات معينة لمعلمات الريف كترقيات أو شهادات أو بدلات معينة حتى تكون حافزاً للمواصلة في العمل وكي لا تطلب النقل بعد فترة قصيرة. كما تنوه بأهمية محو الأمية في من تأخرن بالدراسة أو تركنها سابقاً والتي من الممكن أن تكون حافزاً في جميع المحافظات لرفع نسبة المعلمات.

من ينصف سائق الأجرة الروحاني؟

دهسته سيارة تابعة لإحدى السفارات في بلادنا.. وأردته قتيلاً

الثورة/عبدالواسع الحمدي

■ وصل إلى صحيفة الثورة أقارب سائق سيارة الأجرة عبدالغني الروحاني، الذي توفي إثر حادث مروري وقع الأسبوع الماضي في جولة سبأ من قبل سيارة تابعة للسفارة الألمانية بصنعاء.

وبحسب ما أوضحوا لـ«الثورة» فإن السيارة التابعة للسفارة الألمانية دخلت للخط المعاكس الذي كان فيه سائق السيارة الروحاني واصطدمت به وهو يمضي في طريق عودته إلى المنزل.. ولم يتم اسعافه واستمر نزيف دمائه حتى فارق الحياة.

واستغربت أسرة الروحاني من عدم تفاعل قيادة وزارة الداخلية والمرور وعدم تحريك ساكن تجاه هذا الحادث حيث لا تزال سيارة الروحاني محتجزة والسفارة لم ترد حول ما جرى في هذا الحادث المؤلم الذي وقع منتصف ليل الأحد الماضي.

وتساءلت أسرة الروحاني لماذا أصبح دم اليمني رخيصاً حتى داخل بلاده وبين أهله وناسه.

وناشدت أسرة الروحاني كافة القيادات العليا في رئاسة الحكومة والداخلية وحقوق الإنسان الالتفات لمثل هذه القضايا الإنسانية» خاصة وفي مثل حالتهم يعتبر هذا الحادث المروري كارثة عليهم فهم أسرة قوامها ٨ أنفس يعتمدون كلياً على دخل السيارة الأجرة التي كان يقودها المرحوم.

■ السيارة المتسببة في الحادث.

■ سيارة المواطن الضحية «الروحاني».

حرب الأعراس!!

■ كثيرة هي المظاهر السلبية التي ترافق حفلات الأعراس في بلادنا سواء على مستوى الأرياف أو على مستوى عواصم المدن.. والغريب أن تلك المظاهر والعادات قد أصبحت طقوساً تمارس على مرأى ومسمع من الجميع، ويبدو أنها قد وجدت لها قبولاً واستهواءً في نفوس الكثيرين منا – خصوصاً من قبل أولئك المنعمين والمترفين حتى وصلت إلى هذا الحد الذي نلاحظه ونراه اليوم من الممارسة والسلوكيات الخاطئة ومن روح التباهي واللامبالاة وعدم استشعار رأي قيود أو ضوابط تذكر.

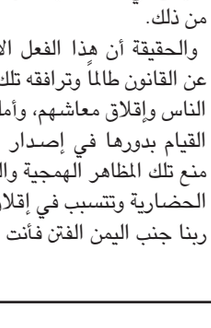

د. عبدالإله الطلوع

فالذي يلاحظ الأماكن التي تنصب فيها خيام الأعراس في أوساط الشوارع الرئيسية وما تتسبب به من الاختناقات والزحامات المرورية وعرقلة خطوط السير وتأخير الناس وإلحاق الضرر بمصالحهم وأوقاتهم وغير ذلك.. يؤمن بأننا لم نفهم بعد معاني الحرية في أبسط الأشياء وأننا لم نزل بحاجه إلى زمن طويل لنتخلص من عوالق نفوسنا المريضة في حب التصنع والمباهاة والمفاخرة وغيرها، ومن أجل تطبيق وممارسة السلوكيات الصحيحة، وفهم حدود الحريات الإنسانية واحترام مشاعر الآخرين ومراعاة مصالحهم والالتزام بكافة الأنظمة المجتمعية والمظاهر الحضارية الراقية.

وبلا شك فإن هناك الكثير من المظاهر السلبية الأخرى التي تخدش الذوق العام وتشوه الوجه الحضاري لبلادنا أمام الآخرين، ولا يتسع المجال هنا لذكرها.

إنما نريد أن نقف عندما أسميناه بـ«حرب الأعراس» في هذه المقالة فما يقوم به أصحاب العرس في ليلة الزفاف داخل أمانة العاصمة وعواصم المدن الأخرى من المواكب العرسية التي تستمر إلى الساعة الواحد الثانية ليلاً.. وما يرافقها من مظاهر الاحتفال الهمجي بإطلاق الألعاب النارية القوية التي تشبه بأصواتها وفرقعاتها رعيد الحرب المشتعلة هو عمل خارج المألوف يثير الفراغ والرعب في أوساط الناس وبين أطفالهم ومرضاهم في أوقات الاستغراق بالنوم في مختلف الليالي العرسية التي تكاد تكون متواصلة هذه الأيام.

والمصيبة الأعظم أن تلك المواكب العرسية تقوم بالطواف على كل الشوارع والأحياء إلى قرابة الثلث الأخير من الليل وتستمر في إطلاق تلك الألعاب النارية دون خجل أو حياء من أحد ودون مراعاة لمشاعر المرض في المستشفيات أو العجزة أو الأطفال ولا يجدون من يمنعهم من ذلك.

والحقيقة أن هذا الفعل الاحتفالي لليالي العرس.. هو فعل خارج عن القانون طالما وترافقه تلك الصورة الحربية التي تتسبب في إفزاع الناس وإقلاق معاشهم، وأملنا في وزارة الداخلية والجهات المختصة القيام بدورها في إصدار اللوائح المنظمة لإحتفالية الأعراس وفي منع تلك المظاهر الهمجية والسلبية التي تتنافى مع كل القيم والمبادئ الحضارية وتتسبب في إقلاق الأمن والسكنية لأفراد المجتمع.

ربنا جنب اليمن الفتن فأنت القادر على ذلك

استكمال العمل بالتسويات الخاصة بالعلاوات الدورية للضباط العائدين

● صنعاء /سبأ

قال مدير الدائرة المالية بوزارة الدفاع العميد الركن عبدالله الكبودي إن الدائرة استكملت العمل في التسويات الخاصة بالعلاوات الدورية للضباط العائدين للخدمة والذين عادوا في ٢٠٠٧م وما بعدها.

وأوضح الكبودي في تصريح لموقع «سبتمبر نت» الإخباري أنه بحسب توجيهات الأخ وزير الدفاع فقد تم تسويتهم بالقوة العاملة في القوات المسلحة في ما يخص العلاوات الدورية للفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠م وقد تم إضافة الفارق والصرف بأثر رجعي لفترة السبعة الأشهر الماضية من العام الجاري ٢٠١٢م وكذلك فارق شهر أغسطس.

ونوه بأن هذه الخطوة تأتي من أجل إيجاد تسوية عادلة بين جميع أبناء القوات المسلحة.